الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4852 | الأربعاء | 8 شوال 1445 هـ | 17 أبريل 2024 م | السنة السابعة عشرة

مانحون يتعهدون بأكثر من ملياري يورو للخرطوم

انفجارات وأصوات مدافع.. اشتباكات بين الجيش و«الدعم السريع»

«وكالات» : على وقع دخول النزاع الدامي في السودان عامه الثاني، تستمر المعارك بين قوات الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان والدعم السريع التي يتزعمها محمد حمدان دقلو.

فقد أفادت مصادر الثلاثاء، بتجدد الاشتباكات بمحيط القيادة العامة للجيش، مع سماع دوي انفجارات قوية وتبادل للقصف المدفعي العنيف مع قوات الدعم السريع.

وأضاف أن الطيران المسير للجيش قصف عدة أهداف بمناطق الدعم السريع جنوب وشرق الخرطوم.

يأتي هذا في حين سادت حالة من الهدوء الحذر مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور غربي البلاد عقب مواجهات خلفت 9 قتلى وأكثر من 60 جريحا وحركة نزوح واسعة للمواطنين من الأحياء الشمالية والشرقية إلى الأحياء الجنوبية، ومن الريف الغربي إلى الداخل هربا من المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وبحسب المصادر فإن الأسواق بمدينة الفاشر عادت أمس إلى العمل بصورة جزئية بعد إغلاق بسبب الأحداث الأخيرة.

كذلك عاد الهدوء إلى مدينة مليط شمالي الفاشر بعد اجتياحها من قوات الدعم السريع.

جاء ذلك بينما تعهّد المجتمعون في مؤتمر باريس حول السودان، الاثنين، بتقديم مساعدات إنسانية تزيد على مليارَي يورو لدعم المدنيين في السودان.

اعتبر رئيس الوزراء السوداني السابق ورئيس الهيئة القيادية لتنسيقية القوى المدنية الديمقراطية (تقدم)، عبد الله حمدوك أن المجتمع الدولي نسي الملف السوداني إلا أن هذا المؤتمر أعاده للواجهة ثانية.

وقال في تصريحات إن مؤتمر باريس خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة الأزمة الإنسانية في البلاد.

كما أشار إلى أن «القضية السودانية أهملت من قبل المجتمع الدولي لكن هذا المؤتمر أعادها للواجهة».

أما عن المساعدات، فأوضح أن المجتمعين في باريس اقتربوا من تحقيق 100 في المئة من المبلغ المطلوب لإغاثة السودانيين. وشدد على أن السودان يمر بكارثة كبيرة، لافتا إلى وجود أكثر من مليوني لاجئ و8 ملايين نازح، و25 مليونا مهددون بخطر المجاعة.

كما دفعت البلاد البالغ عدد سكانها 48 مليون نسمة إلى حافة المجاعة، ودمرت البنى التحتية المتهالكة أصلا، وتسبّبت بتشريد أكثر من 8,5 مليون شخص بحسب الأمم المتحدة.

فيما أضحت أزمة التشريد هذه «أكبر أزمة نزوح في العالم بالوقت الحالي»، حسب ما أكدت المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة إيمي بوب.

ولم تفلح حتى الآن كافة المساعي الدولية في حث الفرقاء على التفاوض بشكل مباشر من أجل الوصول إلى حل سياسي يعيد البلاد إلى مسارها الديمقراطي ويوقف الحرب، على الرغم من المفاوضات التي جرت في مارس من العام الماضي (2023) بجدة، وأدت إلى وضع إعلان مشترك وافق عليه الفرقاء المتحاربون من أجل وقف النار وإدخال المساعدات، والانسحاب من بعض المواقع الاستشفائية وغيرها.

إلا أن شيئاً من تلك التعهدات لم يحصل بشكل تام لاحقا، واستمرت المواجهات بين القوتين العسكريتين ولا تزال حتى الساعة.

من ناحية أخرى قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن مانحين تعهدوا بتقديم أكثر من مليار دولار (2.13 مليار دولار) للسودان خلال مؤتمر في باريس الاثنين، وذلك بعد مرور عام على الحرب في السودان وسط وضع إنساني تصفه منظمات إغاثة بالكارثي.

وفي كلمته خلال المؤتمر الذي ضم أطرافا مدنية سودانية، أكد ماكرون ضرورة تنسيق الجهود الدولية لحل النزاع ووقف الدعم الأجنبي لطرفي الصراع، مشيرا إلى تغذية أطراف الصراع في السودان قائلا «للأسف، المبلغ الذي جمعناه اليوم لا يزال على الأرجح أقل مما جمعته عدة قوى منذ بداية الحرب لمساعدة أحد الطرفين على قتل الآخر أو كليهما».

وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 350 مليون يورو، في حين التزمت فرنسا وألمانيا، الدولتان المشاركتان في رعاية المؤتمر، بتوفير 110 ملايين يورو و244 مليون يورو على الترتيب، إلى جانب تعهد الولايات المتحدة بتقديم 147 مليون دولار وبريطانيا 110 ملايين دولار.

وقالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك «يمكننا معا أن نتجنب كارثة مجاعة رهيبة، إذا تحركنا معا الآن»، مضيفة أنه في أسوأ السيناريوهات، يمكن أن يموت مليون شخص من الجوع هذا العام.

وتسعى الأمم المتحدة للحصول على 2.7 مليار دولار لتوفير الإمدادات لنحو 25 مليون شخص في حاجة للمساعدة هذا العام، وحتى اجتماع باريس، لم يُجمع سوى أقل من 6% من هذا المبلغ، وفق وكالة الصحافة الفرنسية.

وطالبت الأمم المتحدة في وقت سابق، الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي» بحماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود، مؤكدة وجود نحو 5 ملايين شخص على شفا مجاعة بسبب الحرب بين الطرفين.

وكانت وزارة الخارجية السودانية احتجت الجمعة الماضية على عدم دعوتها لحضور المؤتمر، مشيرة إلى أنه «ينبغي تذكير منظمي ذلك الاجتماع أن نظام الوصاية الدولية قد تمت تصفيته قبل عقود من الزمان»، وفق بيان لها.

ويأتي ذلك في ظل تقارير عن تعثر جهود إيصال الإغاثة لمساعدة ملايين الأشخاص الذين دفعتهم الحرب إلى شفا المجاعة جراء الحرب المستمرة، وسط اتهامات من وكالات إغاثة لقوات الدعم السريع بنهب المساعدات وتقارير عن رفض الجيش السماح بدخول المساعدات إلى مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، في حين ينفي الجانبان تأخير مواد الإغاثة.

من اشتباكات السودان

حكومة اليمن: تصعيد الحوثي بالبحر الأحمر خلط للأوراق وهروب من السلام

رئيس الوزراء اليمني أحمد عوض بن مبارك

«وكالات» : اعتبرت الحكومة اليمنية تصعيد ميليشيا الحوثي في البحر الأحمر «خلطا للأوراق وهربا من استحقاقات السلام وتنفيذا لأجندة النظام الإيراني ومخططاته في اليمن والمنطقة، وزعزعة الأمن، والاستقرار الإقليمي والدولي».

وجددت تحذيرها من استمرار تدفق الأسلحة الإيرانية إلى ميليشيا الحوثي، في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن، ومخاطرها على إطالة أمد الصراع في اليمن ومفاقمة الأزمة الإنسانية.

جاء ذلك في بيان للحكومة ألقاه مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله السعدي، أمام مجلس الأمن، في جلسته، الاثنين، حول اليمن.

وجددت الحكومة اليمنية، دعمها لكافة الجهود الإقليمية والدولية وجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الصراع وإحلال السلام، مؤكدة أنها رحبت بإعلان الهدنة وأبدت تجاوبا لتمديدها وتوسيع فوائدها الإنسانية، ورحبت كذلك بعدد من الإجراءات والترتيبات لبناء الثقة التي تقود إلى خارطة طريق مقترحة، تمهيدا لاستئناف عملية سياسية شاملة ومرحلة انتقالية نحو بناء السلام، وفي ظل هذه الجهود المبذولة وجهود الوساطة من قبل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

وأشارت إلى أن هذه الجهود سرعان ما تبددت، حيث قررت ميليشيا الحوثي، بعد أن كانت خارطة الطريق على وشك التوقيع، الهروب من التزاماتها تجاه السلام وتقويض العملية السياسية بتصعيد مدمّر في البحر الأحمر بذريعة مساندة غزة.. ولفتت إلى أن هذه الهجمات في البحر الأحمر تأتي في سياق تنفيذ مخططات وستتم بغض النظر عما يحدث في قطاع غزة من عدوان إسرائيلي غاشم أو بدونه.

وأضاف البيان «إن استهداف الميليشيات الحوثية المتكرر لناقلات النفط والسفن التجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وازدياد وتيرة أعمال القرصنة البحرية، يعكس مدى استهتار هذه الميليشيات وعدم اكتراثها بالتداعيات الكارثية لأي تسرب نفطي على القطاع الاقتصادي والزراعي والسمكي والبيئة البحرية والتنوع البيولوجي في اليمن والدول المشاطئة».

كما تطرق إلى خطوة الحوثيين التصعيدية ضمن حربها الاقتصادية، بإصدار صكّ عملة معدنية مزيفة، الشهر الماضي، وفرض تداولها بدلاً من العملة الرسمية في مناطق سيطرتها، وحذر من تبعات هذا التصعيد اللامسؤول وما يترتب عليه من تعقيد وإرباك في تعاملات المواطنين، والمؤسسات المالية، والمصرفية داخليا، وخارجيا، والذي يقود إلى مزيد من الانقسام في الاقتصاد اليمني وتقويض سلامة القطاع المصرفي، ولا يخدم تحقيق السلام.

وطالبت الحكومة اليمنية بعقد مؤتمر المانحين لحشد التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2024، ودعت وتدعو الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإبقاء الوضع الإنساني في اليمن على قائمة أولوياته في ضوء تعدد الأزمات الإنسانية حول العالم.

تصويت بالبرلمان العراقي على قانون لتجريم الشذوذ يتضمن عقوبة الإعدام

البرلمان العراقي يسعى لتعديل قانون مكافحة البغاء لعام 1988

«وكالات» : من المقرر أن يصوت البرلمان العراقي على مشروع قانون لتجريم الشذوذ الجنسي يتضمن عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، بينما أشارت وكالة رويترز إلى ضغوط يمارسها دبلوماسيون غربيون على بغداد للحيلولة دون إقرار القانون.

وانعقد البرلمان الاثنين لمناقشة مشروع القانون ضمن مشروعات قوانين أخرى. ويتضمن النص عقوبة السجن المؤبد أو الإعدام لمن يمارس الشذوذ أو يتبادل زوجته مع آخر لأغراض جنسية. كما يحظر مشروع القانون الترويج للشذوذ، ويعاقب المخالفين بالسجن 7 سنوات على الأقل.

وكان نواب قد قدموا هذا النص في أغسطس الماضي ليكون تعديلا لقانون مكافحة البغاء الصادر عام 1988.

ونقلت وكالة رويترز عن النائب المستقل في البرلمان رائد المالكي أنه يتوقع إقرار القانون «لأهميته في صيانة والحفاظ على تقاليد المجتمع العراقي الأصيلة».

من ناحية أخرى، قال دبلوماسيون من 3 دول غربية لرويترز إنهم ضغطوا على السلطات العراقية للحيلولة دون إقرار القانون.

وقال أحد الدبلوماسيين –طالبا عدم الكشف عن هويته– إنه «سيكون من الصعب للغاية تبرير العمل الوثيق مع دولة كهذه في بلادنا».

وأضاف «كنا صريحين للغاية. إذا تم إقرار هذا القانون بصيغته الحالية، فستكون له عواقب كارثية على علاقاتنا الثنائية والتجارية».

وانعقد البرلمان لمناقشة مشروع القانون قبل ساعات فقط من لقاء رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بالرئيس الأميركي جو بايدن في واشنطن.

وأشارت رويترز إلى أن أوغندا أصدرت في مايو 2023 قانونا يتضمن عقوبة الإعدام لبعض أفعال الشذوذ الجنسي، فقام البنك الدولي على إثر ذلك بإيقاف القروض الجديدة للبلاد، كما فرضت الولايات المتحدة قيودا تتعلق بالتأشيرات والسفر على مسؤولين أوغنديين.

المحكمة العليا تنظر في طعن بقانون استخدم ضد ترامب

«وكالات» : تنظر المحكمة العليا في الولايات المتحدة، أمس الثلاثاء، في طعن ضد استخدام قانون تم اللجوء إليه لتوجيه إحدى التهم للرئيس السابق دونالد ترامب، ومئات من أنصاره الذين شاركوا في الهجوم على مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021.

ويواجه المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة في 5 نوفمبر المقبل، 4 دعاوى جنائية لمحاولات غير مشروعة لقلب نتيجة انتخابات 2020 التي خسرها أمام الديموقراطي جو بايدن.

وهو متهم بالتآمر ضد المؤسسات الأمريكية، وتقويض الحق في التصويت وبعرقلة إجراء رسمي، أي الجلسة التي كان من المقرر أن يصادق خلالها الكونغرس على نتائج التصويت الرئاسي في 6 يناير 2021.

والشرطي جوزيف فيشر هو واحد من مئات أنصار ترامب الذين وجّهت إليهم هذه التهمة الاخيرة أو دينوا بها.

وهو يسعى إلى إسقاط الملاحقات في حقه بهذه التهمة ما قد يكون له تأثير الدومينو على المتهمين الآخرين، بمن فيهم ترامب.

ووافق قاضٍ فدرالي عيّنه ترامب على طلب فيشر إسقاط التهمة، معتبراً أن القانون أسيء تفسيره ولا يمكن استخدامه إلا للمحاكمات المتعلّقة بقضايا الجرائم المالية. إلا أن محكمة الاستئناف الفدرالية نقضت هذا الحكم.

والآن يتعيّن على المحكمة العليا حيث 6 من أصل 9 قضاة محافظون (من بينهم 3 عيّنهم دونالد ترامب) النظر في القضية.

ويفترض أن تصدر حكمها مع انتهاء جلستها في يونيو المقبل، قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية التي سيتواجه فيها دونالد ترامب وجو بايدن.

وكان يفترض أن تبدأ محاكمة ترامب بتهمة التدخل في انتخابات 2020 في 4 مارس الماضي، لكنها أرجأت إلى أجل غير مسمى في انتظار صدور حكم المحكمة العليا، بشأن مسألة الحصانة الجنائية التي يؤكد ترامب أنه كان يحظى بها أثناء توليه الرئاسة.

ومن غير المتوقع أن تصدر أعلى محكمة في البلاد حكمها قبل يونيو أو يوليو المقبلين، علما أن عقوبة عرقلة إجراء رسمي تصل إلى السجن 20 عاما.

وبدأت عملية انتقاء أعضاء هيئة المحلفين في محاكمته في نيويورك الإثنين، بشأن تزوير مستندات محاسبية لمجموعته العقارية «Trump Organization–».

وسمحت هذه النسخ المزوّرة، بحسب الادعاء، بإخفاء مبلغ 130 ألف دولار في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية في 2016، دفع لممثلة الأفلام الإباحية ستورمي دانيالز كي تتستّر على علاقة جنسية قبل 10 سنوات مع ترامب، ينفي الرئيس الأمريكي السابق حدوثها.

وترامب هو أول رئيس سابق في تاريخ الولايات المتحدة يمثل أمام محكمة في قضية جنائية، في محاكمة قد تفضي إلى حكم بالسجن وبالتالي إلى قلب موازين حملة الانتخابات الرئاسية.

وفي نهاية هذه المحاكمة، يواجه ترامب نظرياً عقوبة السجن إذا ثبتت إدانته، وهو سيناريو غير مسبوق بالنسبة لمرشح للانتخابات الرئاسية الأمريكية.

كما يتهم بالاحتفاظ بوثائق سرية بعد مغادرة البيت الأبيض ويحاكم في ولاية جورجيا بسبب تدخل في الانتخابات.

الرئيس الأمريكي السابق، والمرشح الجمهوري للرئاسة دونالد ترامب